الاحداث والمواقف في تلك الفترة، وحدها، بل خلال السنوات اللاحقة العديدة.

ومع تبلور هذه المواقف من مؤتمر القمة وغلبة الرأي الداعي الى عقدها بعد الاعداد الملائم لها، وبعد ان تجاوز الرئيس عبدالناصر حكاية الاستقالة، وتلقى، من خلال الانشطة الشعبية هائلة الاتساع التي استهدفت حمله على الاستمرار في الرئاسة والقيادة، التفويض الكامل بالاستمرار في تحمل المسؤولية الاولى، وبعد أن ضمن العون السوفياتي اللازم لاعادة بناء الجيش المصري والجيش السوري، كان هذا الزعيم العربي استعاد اللغة التي يتحدث بها بوصفه أبرز القادة العرب وأشدهم مقدرة على التأثير في الرأي العام والحكام. وكان من مصلحة عبدالناصر ان تتعرب قضية مواجهة العدوان بحيث تسهم الانظمة والقوى الشعبية بدور فيها، فيما تمسّك البعثيون، في سوريا، ومنطلقاتهم في الاساس قومية عربية، بمفهومهم للتعريب. أما الملك حسين، الحساس عادة ازاء أي تدخل عربي في شؤونه الداخلية، فقد اعلن، بنفسه، بعد عودته من الامم المتحدة، في التاسع من تموز (يوليو) ١٩٦٧، انه رفض «كل فكرة لمعالجة مشكلتنا على اساس انها مشكلة أردنية، وسنظل نرفض ذلك، طالما ان هناك بصيصاً من الامل والرجاء في نجاح جهودنا لعقد مؤتمر القمة»[٤٩]. ومن جهته، عدّ العراق نفسه بين دول المواجهة، وأعلن الرئيس عبدالرحمن عارف «ان المسؤولية تقع على عاتق الحكام العرب، جميعاً، وبدون استثناء، و [ان] الخلق العربي والنخوة العربية والشرف العربي يحتم علينا الاخلاص ويتطلب منا التنازل عن كل الاعتبارات، لندخل المعركة وحدة متماسكة ضد اعدائنا الذين احتلوا اراضينا ويهددون استقلالنا ومصيرنا»[٥٠]. اما السعودية، زعيمة المعسكر العربي المحافظ، فانها انخرطت، منذ اندلاع القتال، في نشاط عربي ودولي واسع، واستجابت، في الوقت ذاته، للمساعي الدؤوبة التي استهدفت التوسط بينها وبين مصر لانهاء النزاع بينهما بشأن اليمن.

وكان في خلفية هذا كله حاجات الجميع لاعادة تقييم المواقف في ضوء نتائج الحرب.

ومع الحاجة الى الوقت من اجل اعادة التقييم هذه، وفي ظل عدم الحماس السوري لعقد القمة والتأييد، ولو الجزئي، الذي حظي به الموقف السوري من جهات كالجزائر و م.ت.ف. ومع تأخر الاتفاق حول عدد من النقاط المختلف عليها، وتأخُّر الاتفاق، ايضاً، على تسوية مشكلة اليمن والحاجة الى مزيد من الوقت لتحقيق ذلك، بدا ان عقد القمة العربية مشروع قائم ومطلوب من قبل الاغلبية، لكنه مؤجل التنفيذ، في انتظار ان تنجح الحوارات الجارية في تهيئة الظروف اللازمة لانجاح القمة ذاتها. وفي غضون ذلك، صار واضحاً ان عمليات تسويات ضخمة وبحث في حلول وسط للمسائل المختلف عليها يجرى طبخها بين الدول العربية.

وفيما يتعلق بمسألة النفط، وطريقة استخدامه، لدعم التضامن العربي، وفي مواجهة التشدد الثوري والذي تتزعمه سوريا في دعوتها الى ايقاف ضخه كلياً، واحياناً الى تأميمه، وسع السعوديون نشاطهم لشرح مخاطر وقف الضخ وشرح مزايا استخدام جزء من عائدات النفط لدعم الدول المتضررة بالعدوان الاسرائيلي، كبديل لوقف الضخ. وانطلق السعوديون، في عرضهم لوجهة نظرهم، من القول بأن وقف الضخ هو اجراء سلبي يحرم الدول العربية المنتجة له من مواردها الرئيسة، فيسيء الى اقتصادها، من جهة، ويحدّ من قدرتها على تقديم المساعدة الى الدول المحتاجة اليها لاعادة بناء جيوشها وتعويض خسائرها وتغطية ما توقف من مواردها بسبب العدوان، من جهة اخرى. اما الدعوة التي تزعمتها سوريا، فانطلقت من القول بأن النفط سلاح عربي، وان وقف ضخه عن دول الغرب المساندة لاسرائيل يشكل، وحده، عامل الضغط الفعال اللازم لكي توقف هذه الدول مساندتها للدولة المعتدية، مع العلم بأن اسرائيل لا تساوي شيئاً بغير هذه المساندة.